

إميل خوري

بعدما أفضلت استقالة الرئيس سعد الحريري محاولات مَنْ كانوا يعملون على بقاء حكومته ليواجه وحده غضب الشارع ويكون كبش المحرقة، فإنّ هذه المحاولات تتجدد بعد الاستقالة باعتماد سياسة المماطلة وإضاعة الوقت، مع أنه ضيق جداً، ولا يجوز إضاعته بتأخير الاستشارات النيابية لتسمية الرئيس الذي سيكلف تأليف حكومة جديدة. وهذه التسمية تخضع على ما يبدو لشروط الأفرقاء المتناحرين، وأن تسمية الرئيس الحريري لتأليف الحكومة تخضع لشروط هي أيضاً، وإلا صار تكليف سواه، وإنذاك تسقط التسوية الرئاسية ويسقوطها يكون المجهول... لذلك عاد المحتجون وقطعوا الطرق لممارسة ضغوط على مَنْ يُماطلون في تأليف حكومة جديدة وإطالة عمر حكومة تصريف الأعمال، لعلّ الوقت يعمل لمصلحة المماطلين، في حين أنّ الأزمة تزداد حدة يوماً بعد يوم ولا وقت للمماطلة المتعمدة.

الواقع أن لبنان يُواجه مرحلة دقيقة وحساسة تضعه على مفترق طرق وبين خيارين: الأول يقضي بالإسراع في تأليف حكومة إنقاذ من اختصاصيين ومستقلين، ويكون لاختيارهم معيار هو أن يكون العضو فيها من رؤساء النقابات المهنية الحرة والعمالية، لأنّ هؤلاء اختارتهم قاعدتهم ولهم تمثيلهم الصحيح منعاً لاختيار مصلي ومنتقائي واستتسابي يصير الاعتراض أو الخلاف عليه.

إنّ تأليف حكومة إنقاذ سريعاً هو الخطوة الأولى للخروج من الأزمة ومباشرة النهوض بلبنان بتنفيذ مشاريع مؤتمر "سيدر" وتنفيذ موازنة ٢٠٢٠ بعد إقرارها في مجلس النواب، وكذلك الإصلاحات المطلوبة بعيداً من المناكفات والمشاحنات. فهل تُسهّل كل القوى السياسية الأساسية في البلاد تأليف حكومة جديدة تحظى بثقة الداخل والخارج، أم أنّ بعض هذه القوى سيعرقل تأليفها لغايات ومآرب منها داخلية ومنها خارجية، فتتحمل هي عندئذ مسؤولية الذهاب بلبنان إلى المجهول؟!

أما الخيار الثاني في حال تعذر الاتفاق على تأليف حكومة جديدة، فهو جعل الأزمة تشتدّ وتُدخل البلاد في المجهول، بل تسقطها اقتصادياً ومالياً ويكون الانهيار الذي يطير معه البلد بما ومنّ فيه. فهل تستطيع القوى المعرّقة لتأليف حكومة جديدة تحمّل مسؤولية الذهاب بلبنان إلى المجهول لأنّه سيخسر حتماً المساعدات المالية المُخصّصة له في مؤتمر "سيدر"، ولا يعود ينفع الندم إذا حصل ذلك؟

إنّ عيون الداخل والخارج تتطلّع الآن إلى القوى السياسية الأساسية في البلاد... هل تُسهّل تأليف حكومة إنقاذ توجي الثقة وتخرج البلاد من الأزمة الحادة فيهدأ الشارع وتعود الحياة إلى طبيعتها، أم أنّها ستعمل على عرقلة تأليفها فتبقى البلاد بلا حكومة ولا حكم، فتخسر عندئذ المساعدات المُخصّصة لمشاريع النهوض بها، وتسقط عندئذ بالضربة الاقتصادية والمالية إذا لم يتمّ إنقاذها سياسياً؟

لقد بات مطلوباً إقامة جمهورية جديدة في لبنان تكون مستقلة وسيّدة حرة فعلاً لا قولاً، بعدما تبيّن من خلال الأعوام الماضية أنّ الجمهورية الحالية لم تعد قابلة للحياة ولم يعد لها جمهورها... جمهورية جديدة بطبقة سياسية جديدة وحكم جديد.

إنّ الوقت يمضي سريعاً، وليس لأيّ مسؤول أن يأخذ وقته ليقرّر، بل عليه أن يفعل ذلك قبل فوات الأوان. فإمّا نهوض سريع بلبنان، وإمّا سقوط لا سمح الله، والمسؤولون عن ذلك هم المماطلون في العمل على إنفاذه، ويكون حسابهم عسيراً في الانتخابات النيابية، خصوصاً إذا تقرّر أن تكون مبكرة وعلى أساس قانون عادل ومتوازن يُحقّق التمثيل الصحيح لشنّى فئات الشعب وأجياله. فعسى ألاّ ننتظر طويلاً لنرى لبنان الجديد.